المحاضرة الرابعة المقاربة البنكية

مفهوم عملية المقاربة البنكية :

لأسباب عديدة لا يكون رصيد الحساب البنكي الظاهر في سجلات المؤسسة (دفتر الأستاذ)متوافقًا مع رصيد الحساب البنكي الظاهر في الكشف الوارد من البنك، لذلك يجب على المؤسسة إجراء وبصفة دورية (كل بداية شهر أو كل بداية ثلاثي) المقاربة لتفسير الاختلاف وتسويته كي تتوافق الأرصدة.

إذا: هي وثيقة داخلية يتم إعدادها من أجل القيام بمقارنة (مطابقة) الأرصدة، ب ي حساب البنك لدى المؤسسة (حساب البنك المسجل في دفاتر يومية المؤسسة) وحساب المؤسسة لدى البنك - الكشف البنك وإذا اتضح هناك فروقات يتم معاجلتها عن طريق- قيود التسوية . (للوصول إلى أرصدة متساوية لدى المؤسسة و لدى البنك)

وعليه فإن الهدف من إجراء عملية المقاربة البنكية هو تسوية رصيد الحساب البنكي الظاهر في الكشف الوارد من البنك مع رصيد الحساب البنكي الظاهر في سجلات المؤسسة (دفتر الأستاذ).

وتبدأ عملية التقارب البنكي بإعداد وثيقة داخلية تسمى جدول المقاربة البنكية هدفها المطابقة بين رصيد الحساب البنكي الظاهر في الكشف الوارد من البنك وبين رصيد الحساب البنكي الظاهر في سجلات المؤسسة(، وتنتهي بتسجيل قيود التسوية المناسبة.

الأسباب المؤدية إلى عدم تطابق رصيد الحساب البنكي الظاهر في سجلات المؤسسة (دفتر الأستاذ) مع رصيد الحساب البنكي الظاهر في الكشف الوارد من البنك:

عندما تتسلم المؤسسة في بداية فترة زمنية معينة (شهر عادة)كشفها حسابها البنكي المرسل من طرف البنك الذي تحتفظ بأموالها لديه، يقوم أحد محاسبيها بإجراء عملية مطابقة ومقارنة بين رصيد حسابها البنكي المبين في الكشف البنكي الوارد من البنك ورصيد حسابها البنكي المستخرج من دفاترها (أي الحساب 512) ومن المفروض أن يتساوا الرصيدان، ولكن في الحياة العملية قلما يحدث ذلك التساوي، ويرجع ذلك على وجود فجوة زمنية لتسجيل العمليات المختلفة بدفاتر كل من المؤسسة ودفاتر البنك، فمثلا عندما يتم تحرير شيك لأحد الموردين سيجعل ح/المورد مدينا وح/البنك دائنا، ولكن البنك في دفاتره لن يسجل العملية إلا عندما يذهب هذا المورد إلى البنك ويصرف قيمة الشيك، وقد يحدث وأن يرسل البنك كشف الحساب خلال الفترة ما بين استلام المورد للشيك وبين صرفه لقيمته من البنك، مما سينعكس على عدم تطابق الرصيدين.

ويمكن حصر الأسباب التي تؤدي إلى عدم التطابق بالنسبة لمؤسسة ما، مابين رصيد حسابها البنكي المستخرج من دفاترها المحاسبية ورصيد حسابها البنكي المبين في كشف الحساب الوارد من البنك، في ثلاث مجموعات هي:

1-عناصر تم تسجيلها بدفاتر المؤسسة ولكنها غير مسجلة بكشف الحساب الوارد من البنك :تنشأ هذه العناصر من الفارق الزمني السابق الإشارة إليه، ومن بين هذه العناصر نجد:

-شيكات مستلمة من الغير لصالح المؤسسة ولم ترسل إلى البنك للتحصيل، أو أنها أرسلت ومازالت بالطريق أو تحت التحصيل؛

-شيكات حررتها المؤسسة للغير و لم يتقدم أصحابها لصرفها و بالتالي لم يتمكن البنك من تسجيل القيود الناتجة عنها؛

-عمولات البنك التي لم تكن المؤسسة على علم بها أو بمبلغها إلا بعد حصولها على الكشف المرسل عادة في بداية كل ثلاثي؛

-فوائد لصالح المؤسسة لم تكن المؤسسة على علم بها أو بمبلغها والظاهرة على الكشف ؛

-تحويلات وتسديدات زبائن المؤسسة عن طريق البنك مباشرة ولم تكن المؤسسة على علم بها أو بمبلغها إلا بعد حصولها على الكشف...الخ.

2-عناصر مسجلة بكشف الحساب الوارد من البنك ولكنها غير مسجلة بدفاتر المؤسسة :ويرجع ذلك إلى عدم إبلاغ البنك للمؤسسة بتلك العمليات من قبل رغم تمامها، ومن بين هذه العناصر نذكر:

-مصاريف العمولات والفوائد التي احتسبها البنك عن الخدمات المؤداة للمؤسسة خلال الفترة؛

-إيرادات الفوائد والعمولات التي لم تكن المؤسسة على علم بها أو بمبلغها إلا بعد حصولها على الكشف المرسل عادة في بداية كل ثلاثي؛

-تسجيل فوائد بنكية لصالح المؤسسة أو تحميلها بمصاريف مسك الحساب دون استلامها الإشعار المرسل من البنك؛

-تحويلات وتسديدات زبائن المؤسسة عن طريق البنك مباشرة ولم تكن المؤسسة على علم بها أو بمبلغها إلا بعد حصولها على الكشف؛

-3-الأخطاء المرتكبة سواء عند التسجيل بدفاتر المؤسسة أو دفار البنك :قد تكشف عملية المطابقة وجود بعض الأخطاء بدفاتر المؤسسة أو البنك، سواء كانت أخطاء سهو أو أخطاء حسابية أو غيرها من الأخطاء التي يأتي على رأسها

-أخطاء مرتكبة إما من طرف البنك أو المحاسب في تسجيل مبالغ الشيكات و التحويلات؛

-تسجيل نفس العملية المحاسبية مرتين أو أكثر؛

خطوات القيام بعملية المقاربة البنكية :لتسهيل عملية إعداد وإنجاز المقاربة البنكية على أكمل وجه، لابد من اتباع الخطوات التالية

أ -إعداد كشف الحساب البنكي للمؤسسة إنطلاقا من دفتر الأستاذ:

دفتر الأستاذ أو حساب الأستاذ، هو أحد الدفاتر المحاسبية الأساسية في النظام المحاسبي، وهو عبارة عن دفتر يخص الفترة المالية الواحدة فقط، أي يتم فتحه في بداية السنة المالية ويقفل في بدايتها، وهو عبارة عن دفتر يتم تخصيص صفحاته لكل حساب تتعامل فيه المؤسسة على حدى، بحيث يتم تخصيص صفحة لكل حساب عند ظهوره سواء في بداية الفترة (الدورة) أو في أي مرحلة منها، ويتم اقفاله في بداية الفترة المالية، وتتكون صفحات الدفتر والتي بدورها تكون صفحة الحساب من جدول له جانبين، جانب مدين وجانب دائن، وتجدر الإشارة إلى أن التسجيلات المحاسبية الموجودة بدفتر اليومية العامة، تعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات التي تدخل إلى صفحات دفتر الأستاذ، كما تجدر الإشارة إلى أن التسجيل في دفتر الأستاذ للعمليات التي تؤثر على كل حساب موجود به تتم يوما بيوم، حيث يتغير رصيد كل حساب بالعمليات التي أثرت عليه خلال الفترة بشكل دوري.

والتي تشتمل على الحركات General Ledger من خلال ماسبق يتضح أن الحساب هو الصفحة في دفتر الأستاذ العام المدينة والدائنة، على سبيل المثال **حساب البنك** عبارة عن صفحة توضح كافة العمليات المدينة والدائنة التي قامت بها المؤسسة والتي تتعلق بالمقبوضات والمدفوعات التي تمت بشيك بنكي.

وتقوم فكرة دفتر الأُستاذ على تجميع كل العمليات الخاصة بحساب معين) الطرف المدين والدائن (في صفحة واحدة أو

أكثر، وتسمى طريقة نقل العمليات من دفتر اليومية إلى دفتر الأُستاذ بعملية الترحيل .والشكلين التاليين يوضحان أهم النمادج التي يسطر بها الحساب في دفتر الأستاذ:

الحساب ذو الأعمدة المنفرعة

إسم الحساب المعني مثلا: حساب البنك

المدين				الدائن				الرصيد
التاريخ	قيد رقم	البيان	المبلغ	التاريخ	قيد رقم	البيان	المبلغ	

الحساب ذو القائمتين الموحدتين

إسم الحساب المعني

التاريخ	قيد رقم	البيـــــــــــــــان	المبلغ		الرصيد
			مدين	دائن	

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد الإنتهاء من عملية ترحيل جميع العمليات، يتم مقارنة الجانب المدين مع الدائن لمعرفة وضع الحساب (أي رصيده)، وتسمى هذه الطريقة بعملية الترصيد.

إذن المقصود بترصيد الحساب هو إيجاد الفرق بين مجموع المبالغ المدينة ومجموع المبالغ الدائنة وهنا نميز الحالات التالية:

الحالة الأولى -الرصيد المدين :وتكون فيه مجموع المبالغ المدينة أكبر من مجموع المبالغ الدائنة، ويسجل الرصيد المدين في الجانب الدائن من الحساب وذلك من أجل توازن الحساب.

الحالة الثانية -الرصيد الدائن :ويكون فيه مجموع المبالغ الدائنة أكبر من مجموع المبالغ المدينة، ويسجل الرصيد الذائن في الجانب المدين من الحساب وذلك من أجل توازن الحساب.

الحالة الثالثة -الحساب المرصد :وهو الحساب الذي يكون رصيده يساوي الصفر، أي أن مجموع المبالغ المدينة يساوي مجموع المبالغ الدائنة.

ب -**الحصول من عند البنك على كشف الحساب البنكي للمؤسسة** :تحقيقا للمتابعة الدقيقة والرقابة على صحة التسجيل المحاسبي للعمليات النقدية المتعلقة بالسحب والإيداع، يقوم قسم الحسابات الجارية بالبنك بإرسال كشف الحساب للمؤسسة عن فترة معينة (عادة شهر)، **علما أن شكله هو نفس شكل** الحساب في دفتر الأستاذ.

وتجدر الإشارة إلى أن كشف الحساب البنكي للمؤسسة المرسل من البنك إلى المؤسسة يبين تفاصيل إيداعاتها ومسحوباتها خلال فترة معينة، ورصيد حسابها البنكي بعد كل عملية سحب أو إيداع بالإضافة إلى أي فوائد أو مصاريف تم حسابها بواسطة البنك عن خدمات تم تأديتها للمؤسسة.

كما تجدر الإشارة إلى أن كشف الحساب المرسل من البنك إلى المؤسسة يحقق ميزتين أساسيتين هما:

من خلاله تستطيع المؤسسة متابعة الإيداعات والمسحوبات التي قام البنك بتسجيلها ومراجعتها والتحقق من سلامتها

ومقارنتها بما تم تسجيله بدفاترها على أساس الشيكات التي سحبتها أو قسائم الإيداع التي تمت الإيداعات بموجبها؛

يستخدمه البنك كمصادقات على أرصدة حسابات عملائه وإقرار منهم بصحة ما ورد به، خاصة إذا كانت أرصدة

العملاء بدفاتر البنك مدينة.

ت -**تحديد أسباب الإختلاف بين رصيد الحساب البنكي للمؤسسة المستخرج من دفاترها مع رصيد حسابها البنكي المبين في الكشف الوارد من البنك** :يتم تحديد أسباب الإختلاف بين الرصيدين السابقين الذكر عن طريق إجراء المقارنة بين العمليات الواردة بالكشفين السابقين، وهذا بغرض تحديد كل من العمليات التي سجلتها المؤسسة ولم يسجلها البنك، والعمليات التي سجلها البنك ولم تسجلها المؤسسة، وكذلك تحديد العمليات التي أرتكب خطأ ما في تسجيلها.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية المقارنة بين العمليات الواردة بالكشفين السابقين، تبدأ من آخر رصيد متساوي بينهما) والذي نؤشر عليه بالأخضر(، ثم نقوم بالتأشير باللون الأحمر على العمليات المسجلة بشكل صحيح بكلا الكشفين، واللون الأزرق على العمليات المسجلة بكلا الكشفين ولكن يوجد خطأ ما بها، وعند الإنتهاء من التأشير على العمليات المسجلة بكلا الكشفين، فإنه تبقى العمليات التي سجلت فقط بأحد الكشفين.

ث- إعداد جدول المقاربة البنكية: بعد الإنتهاء من تحديد العمليات غير المسجلة في يومية المؤسسة والتي سجلها البنك، ومعرفة العمليات المسجلة في يومية المؤسسة ولم يسجلها البنك، يقوم المحاسب بإعداد جدول المقاربة البنكية، هذا الأخير الذي هو عبارة عن كشف يتم إعداده من قبل المؤسسة من أجل تحليل وإيجاد أسباب الإختلاف بين رصيد حسابها البنكي الظاهر في الكشف البنكي ورصيد حسابها البنكي الظاهر في سجلاتها المحاسبية، وهذا بهدف التوصل إلى الرصيد الصحيح لحسابها البنكي.

وعليه فإنه من خلال كل ما سبق يتضح جليا، أن اعداد جدول المقاربة البنكية أمرا ضروريا في المحاسبة، إذ يسمح بتبرير الفرق الموجود بين رصيد الحساب البنكي للمؤسسة الوارد في الكشف البنكي المرسل من طرف البنك، ورصيد حسابها البنكي المستخرج من سجلاتها المحاسبية (ح/ 512)، إذ أنه في حالة وجود اختلاف بين الرصيدين، فإن هذا يعد دليل قاطع على وجود عمليات محاسبية لم تسجل بعد إما عند المؤسسة أو البنك، والتي يجب تسجيلها للحصول على توازن وتساوي رصيدي الحساب البنكي المتحصل عليها من دفاتر المؤسسة والبنك.

إذن لمعالجة عدم التساوي بين رصيد الحساب البنكي للمؤسسة الوارد في الكشف البنكي المرسل من طرف البنك، ورصيد حسابها البنكي المستخرج من سجلاتها المحاسبية، تقوم المصالح المحاسبية التابعة للمؤسسة بإعداد جدول يسمى بجدول المقاربة البنكية (جدول تسوية حساب البنك) والذي يأخذ الشكل التالي:

ج -**التسجيل المحاسبي في دفتر اليومية العامة للعمليات غير مسجلة من طرف المؤسسة** :بعد الإنتهاء من إعداد جدول المقاربة البنكية والتوصل إلى تحقيق التطابق والتساوي بين رصيد الحساب البنكي للمؤسسة الوارد في الكشف البنكي المرسل من طرف البنك، ورصيد حسابها البنكي المستخرج من سجلاتها المحاسبية، فإنه لا بد على مصلحة المحاسبة أن تقوم بالتسجيل

المحاسبي في دفتر يومية المؤسسة، جميع العمليات التي وردت في الكشف البنكي الوارد من البنك ولم تظهر في كشف الحساب البنكي الذي أعدته المؤسسة بناء على ماهو مسجل في دفتر يوميتها العامة.

ملاحظات هامة:

ملاحظة رقم01 :من النادر جدا أن يحتوي الكشف البنكي الوارد من البنك على أخطاء.

ملاحظة رقم02 :إن إعداد حالة التقارب البنكي تعتمد على المراجعة الدقيقة لوثائق المؤسسة وما سجلته في حساباتها من جهة، وعلى مراجعة ما هو مسجل على الكشف المرسل من طرف البنك من جهة أخرى، وهذا من أجل تحديد العمليات المسجلة من طرف البنك وغير مسجلة من قبل المؤسسة، وكذلك تحديد العمليات المسجلة من طرف المؤسسة وغير واردة على الكشف المرسل

ملاحظة رقم03 :عند إعداد حالة التقارب البنكي، يجب أن يكون الرصيد النهائي المتوصل إليه في الحساب البنكي هو نفسه عند الطرفين (المؤسسة و البنك).

ملاحظة رقم04:إن العمليات المتعلقة بالبنك والمسجلة في دفاتر المؤسسة ولكنها غير مسجلة في كشف حساب البنكي الوارد من البنك، فإنهالا تمثل مشكلة ولا تتطلب قيود محاسبية في دفاتر المؤسسة، وذلك لأنها مسجلة سابقا، أما العمليات غير المسجلة في دفاتر المؤسسة والظاهرة في كشف حساب البنكي الوارد من البنك، فإن الأمر يتطلب ضرورة إجراء قيود محاسبية لتسجيلها، وذلك قبل إقفال الحسابات وقبل إعداد القوائم المالية.